بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة العربية السعودية

وزارة التعليم العالي

جامعة ام القرى

مكتبة الملك عبدالله بن عبدالعزيز الجامعية

قسم المخطوطات

بداية المخطوطة

= ڈیڈیکیشن =

اوائل السنوسی کی یہ کاوش اپنے یوم الدین اعلیٰ
مولانا مولوی الحاج صاحب مولوی غلام حسین
صاحب مرحوم (وقف)
علیہ الرحمۃ الغفران
کی
اسمِ گرامی
پر
بکمال
عقیدت
و
احترام
معنون
کرتا ہوں

احمد طاہر علی

جامعۃ الملک عبدالعزیز
المکتبۃ المرکزیۃ
۱۴۰۵ھ

هذه حاشية تتبع موافق رجع من صفحة ١٣ تتبع موافقة مطبوع سطر ١٢ لعله هيره حاشية

بسم الله الرحمن الرحيم

ان كل سلب مضاف الى امر وجودي ضروري او منتهٍ الى حصول ما هو المقصد اعني كون متعلقه المطلق
جزءاً الوجودي ضروري فيعلم بهذا معنى قولهم انه لا بد في الموقوف عليه من حصول الامر المباشر
منه اعني كون المفهوم الوجودي جزءاً من الموقوف والاختلاف في ان مطلق المستدل يجب ما حمل
كلام المصنف على البسيط والبسط (اتم) لو كان المراد بالمفهوم الوجودي هو الموجود الخارجي
لو كان المراد به ما لا يكون حرف السلب جزءاً منه لم يحصل ما هو المقصد من الدليل على بعضي
على التقدير ان يكون المراد الموجود الخارجي انما يتم المقصد لو كان السلب مضافاً الى امر
هو موجود خارجي وفي افاده قوله لان السلب لا يعقل الا كون كل سلب مضاف
الى الموجود الخارجي من حيث هو موجود خارجي مناقشة وعلى تقدير ان يراد بالوجود
المذكور يشتمل الوجود الذهني لا من حيث الوجود الخارجي ولا من حيث الوجود (اعني)
وما هو المصدور عليه انا لا نتم ان حصول الامر فيه انه لا يظهر ورود المنع على تقدير
ان يكون المراد بحصول [illegible] يستند على ذلك لو كان الوجود المطلق
معلوما بالعلم الحضوري [illegible] على امتناع تعلق الوجود والمفهوم
من كلامهم ان الامور المعلومة بالعلم الحضوري [illegible] وقد حكم المصنف في ذلك
بوجوب ان حصول الوجود للنفس كاف في [illegible] ولا يحتاج الى حصول صورة مرتسمة
في العالم حتى يكون العلم بوجوده [illegible] مصوراً وفيه [illegible]
ان العلم انما موجود انا لا نجد عليه ان هذا الكلام انما يجري
[illegible] الى تصور وجودي بربته [illegible] المصدق
[illegible] سواه فلم يظهر لانتك كثير مع واذا كان

الى في استلزام تصور وجودي بوجه ما بديهة تصور الوجود المطلق كذلك يجب ان تصور
وجود في الشيء لاستلزم تصور ذلك الشيء سواء كان ذاتيا له او عرضيا واليه ان الحكم
بالاستلزام المذكور عند مقيد بكون الوجود المطلق ذاتيا لوجودي مقيد ما لتصور الوجود
المطلق عليا بتقدير كونه عرضيا له منافي قوله واما اذا كان عارضا الى اخر فهم من ذلك
ان تصور الموضوع لاستلزم تصور العارض لانها ولا وجها والجواب عنه بان
قوله هذا اذا كان اشارة الى الجواب المذكور لو سلم دفعه لكنه ثانيا لكن لا يدفع الاول
ويمكن ان يقال في دفعه ان تصور وجودي بوجه ما بديهة اذا كان حاصل من ذلك
التصديق مصححا او في ضمنه استلزم تصور الوجود المطلق بوجه ما بديهة وليس
المقصد ان تصور وجودي مطلقا لستلزم تصوره ويجوز ان يكون مدار الاستلزام
المذكور عليا ملاحظة التقيد والاطلاق فافهم ذاتيا المراد بالذاتي
ما ليس بخارج بدليل قوله هذا اذا كان الخ وقوله اما اذا كان عارضا اصلا
لانها ولا وجها والمقصد ان الوجود المطلق عليا تقدير عروضه لا وارده
لا يلزم تصوره بديهة من تصور وجودي بديهة اذ لا يلزم من تصور الموضوع
كنهها تصور عارضه لانها ولا وجها والوجود المطلق ينتهي الى الوجود ات
التي منها وجودي عارض عليا فرض لا ذاتي على ما نبئ الدليل واما مقصود الم
المصنف كون وجودي متصورا لكنه مع التفاوت انه كون
ذاتيا لا مراده او عرضيا لها فان قلت اراد السوالين
اشاره الى مطلق الاستدلال بالدليل عليا بداهة تصور وجه

اشاره الى الاستدلال الذي ذكره انما عليا ما هو الحق فلا وجه لايراد السوال الاول
ويحتمل ان يكون السوال الاول وارادا ايضا جواب المصنف عليا تجويز الدليل قد سمعت
جواز كون هذا اشاره الى غير ما اخر ما ه قوله لا خصوصه فرد يعني انه لو كان المحمول
في التصديق خصوصه من خصوصيات لم يلزم من بداهة التصديق البديهي بداهة تصور
الوجود المطلق لما مر قد عرفت قبيل فلا يكون ذلك الفرد حقيقة سوى ذلك
المعارض مع الاضافة فلا يكون الوجود المطلق عارضا له ولا يخفى عليك انه يحتاج الى التاويل في اطلاق العارض عليا الوجود المطلق عليا ان التعبير عن الوجود
بوجودي لا يستلزم ان يكون حقيقة مدلول المعرف عنه عليا ما ادعي والظاهر ان المقصد
من قوله عرفت الى انه اذا قيل وجودي لزم تصور الوجود المطلق وان كان عارضا
لافراده او مفهوم وجودي نفس الوجود المطلق مع الاضافة فيندفع تصوره
تصور ذلك العارض او هو مغترف مفهوم وجودي عليا وجه الجزئية والحاصل انه
عليا تقدير عروض الوجود المطلق لافراده يحصل ما هو المط اعني بداهة تصور هذا
المعارض او مفهوم وجودي مشتمل عليا ذلك العارض او هو ذلك العارض مع الاضافة
فيلزم منه بداهة تصور ذلك العارض الا انه لا يخفى عليا ذي فطنة سلم عدم حصله
قوله فقد عرفت فيما اوردنا الاولى ان يقال عليا تقدير ان يكون المراد ما ذكر ان
المطلق عليا تقدير كونه عارضا لافراده يلزم بداهة تصوره وبداهة تصور
الذي اخذ فيه ذلك العارض او مفهوم ليس ذلك العارض مع الاضافة
فيكون مرجوعا الى ان ذلك العارض فرد مفهوم وجودي كل وتصور الكل مسبوق

لجنة المخطوطات

تصور المر بتصور ذلك المفهوم بالبداهة يستلزم تصور الجزء كذلك وقد راجع النسخة
في حاشيته شرح حكمة العين بهذا السوال وجوابه بقوله لا يقال بهذا المنع مكابرة ضرورة ان المطلق
جزء المقيد لانا نقول ليس الكلام في مفهومين ابى مفهومي وجودي الوجود بل فيما عرضا
عنه وقد يمنع كونهما نفس حصصه لجواز كونهما عارضين له انتهى كلامه فقد ظهر لك مما تقدم
ان الاولى في تقدير ما قصد في السوال الثاني ما ذكرناه لجواز ان يريدان ما يعبر عنه بلفظ
مفهوم ما وضع له ذلك اللفظ ويجوز ان يكون ما وضع له اعتبار امر اعتبارت حصصه النسبي وعارض
بها وبهذا الاعتبار انقلاب الحد الاسمي الى الحد الحقيقي بعد العلم بوجود المحدود وبالحد الاسمي
ويجوز انقلاب الرسم الاسمي بعد العلم بوجود المرسوم الى الحد الحقيقي بعد العلم بوجود المحدود
وبالحد الاسمي وما وضع جزء من مفهوم وجودي مفهوم الوجود ويجوز كون هذين المفهومين
عارضين لحصصهما شايعا ما مر في الجواب قد يقال انه اراد بحقيقتهما ما صدقا عليه ويجوز كون
المفهوم عارضا كما في الماهيتين الكاتب فان المفهوم الماهيتين جزء من مفهوم الماهيتين الكاتب
وليس كل ماهيتين منهما ذاتيا لما صدق عليه ولا سيما في الاطلاق الحقيقي عليا ما اطلق عليه
عليا ما قبل غير شايع فيما بينهم واعلم لا التفويض بعوارض مفهوم الوجود بحصص الوجود او حمل
في المقصد من العوارض بعوارض مفهوم وجودي بحقيقته كما لا يخفى او قد لا يكون له اي
للدليل وجود ولا شهر عليا حد فيه ان يفهم في هذا الكلام ان المراد بوجود الدليل وجوده الخارجي
والمستفاد في الدليل المذكور حيث قال يلزم من وجوده وجوده هو الوجود الذهني
صحته وهذا ما وعدناك لقولها وسينكشف عليك عدم مطالبة الجواب بهذا التقدير المستفاد
من كلام المصنف عليا ما مر لله فالاولى ان يحمل كلام المستدل عليا ما حملناه هناك واورد عليه

ما اورد ما ثم ولا يبعد الاعتراض على المقصد لما كان اثبات بداهة الوجود المطلق الخارجي
لا اثبات بداهة مطلق الوجود اثبت على المذهبين والخارجي اختار ما ذكره في الجواب لا ما ذكره
مما يجب ان يعلم في هذا المقام ان المراد بالدليل ما هو مصطلح الاصوليين بدليل قوله اذ قد
لا يكون له وجود الا ري الى قوله لله بان الدليل الى قوله لعدم القيم الدال على عدم المطر
لا خفاء في انه لا وجود لقوله لا لوجودهما في الخارج اذ يتبين ذلك باحد الامرين انه
موكاف للمدعين وجود يستدل به لكان كل دليل بالمعنى المذكور وجوده واجب
كالدليل وجود في جميع الموارد لكان الاستدلال لوجود المقدمتين في الخارج مع ان ذلك
ظاهر المنع بل نقول قوله موجودهما في الخارج دليل على ان المراد بالدليل ما هو مصطلح
المحطوط وما ذكره سابقا تدل على ان المراد به ما ذهب اليه الاصوليون فمعنى الدليل
هذا الكلام لا كلواعي اضطراب في ذلك الوجود لا يخفى ان التقدير الاحسن عليا تقدير حمل
الوجود الواقع في الدليل على الوجود الخارجي ان يقال لانم ان الدليل لا بد ان يكون له
وجود في الخارج وان سلم ذلك فلا نم ان العلم بوجود الدليل لا بد في الاستدلال مع
ان المقصود لا يحصل الا به واى صل حمل هذا الكلام على التنبيه والتنظير على ما هو اللائق
فالمقصود لسيدي ان يحمل قول المستدل في التزيل اولا فلا بد من الانتهاء الى دليل يلزم من وجوده
وجوده عليا ذلك ولا يحتاج الى ان يغير الدليل بالطريق الموصل عليا مر وان كان ذلك
طريقا موصلا لله الصور ربما يقال ان الفاء في قوله فلا بد من الانتهاء الى دليل مانع عن
ذلك الاستدعاء لا العلم بوجوده فمعنى ان المقدمة بداهة تصور الوجود وذلك لا يحصل
الا بعد العلم بوجود الموصوف والدليل في الذهن اذ لا بد ان يعلم ذلك الوجود بداهة حتى يستدل

ما كونه معلوما مدلسه عليا بداهه معلوميه ما هو المعتبر فيه اعني الوجود المطلق ولا شك ان العلم
بوجود الدليل والموقف في الذهن ليس مما هو لا بد في التوقف والاستدلال وكون نفس
ذلك الوجود بديهيا باعتبار كونه على متعلقا ما مري لا يجدي طائلا لحكمه اولا يلزم من ذلك
معلوميه حتى يلزم معلوميه الوجود المطلق فضلا عن ان يكون ذلك المعلوميه عليا وجه البداهه
بل الموجبه باحكم فيه بان الموجبه ليست عبارة عما ذكر لتتبيه بجواز ما جواز الموقف
ولا يخفى ان المتفهم من هذا الكلام ان المراد بوجود في قوله وجود المحمول الوجود المحمولي
لا الوجود الرابطي عليا ما هو المتبادر من قوله بوجود المحمول سيما زاد عليه المصنف قوله للموضوع
والا لكان المنع المذكور غير وارد اذ لا بد في كل موجبه من الوجود الرابطي وهذا هو المنتبه
الموعود لفوقنا كما ينظر لك يا ذي نامل نباك وسهما لحت وهو ان منع كون الموجبه
ما ذكر غير قادح مما هو المقصود اعني حمل الكلام عليا لبسه بناء على ان الوض الاصلي
ان الموقف يتوقف حصوله عليا مفهوم وجودي ضروري كما ان حصول الدليل يتوقف
عليا قضيه موجبه لا يتوقف ذلك عليا كون المحمول فيها موجودا خارجيا الا ان يقال ان
البسه انما تحس عليا ذلك التقدير كما اشرنا اليه فيما سبق ولا شبهه في انه ان كلام المستدل
عليا ذلك التقدير في قوه ان يقال لا بد في كل دليل من مقدمه حكم فيها بان المحمول الثابت
للموضوع موجود في الخارج وهذا كلام في غايه البسه ولا يليق ان ينسب الى احد وحمل
ذلك الكلام عليا تقدير ان يكون المراد بالوجود الوجود الخارجي عليا ان المقصود من
الموجبه باحكم بالمحمول الموجود خلاف بالبصيره المقام اولا يلزم من ذلك كون الوجود معلوما
في الدليل حتى يعاسي عليه وجود خارج الموقف فالاولى ان يحمل قوله الموجبه باحكم بوجود

المحمول

المحمول عليا الوجود الرابطي وليس فيه الفساد مثل الفساد الذي يلزم عليا تقدير حمل الوجود عليا
الوجود المحمولي وان اورد عليه مثل ما اورد ناه عليا ما اوضحناه لك قسما سبق فاجب
بان مبنى الكلام عليا البسه وذلك غير متوقف عليا كون الوجود في تلك القضيه
وجودا في نفسه واما الجواب عما ذكر في السؤال ثانيا فيما مما كتبناه عليا قول انه لان
السلب اليا ويقبل الصدق حمل الوجود في ذلك القول على الوجود المحمولي لا الرابطي بناء
عليا ان الكلام في بداهه الوجود المحمولي واحمل ذلك الوجود عليا الوجود الرابطي
لا يلائم ما هو المقصد وان كان بناء قوله المصنف موجبه باحكم بوجود المحمول عليا البسه
والسطر كما اسرنا اليه كقولك زيد اعمي لا يقال ان ما عدم في الخارج اعمى لان الاعمى
او هو صادق عليا موجود في الخارج لانه يصدق عليا زيد الموجود في الخارج والصادق
عليا الموجود في الخارج موجود في الخارج لانا نقول الاعمى انما يوجد في الخارج اذا كان
له هويه خارجيه وليس له هويه كذلك وكيف لا والعدم ما خوذ في مفهومه وما يكون
العدم ما خوذا فيه لا يوجد له هويه في الخارج ولا يكفي في كونه موجودا في الخارج صدقه
عليا الموجود الخارجي بل مدار وجود الكليات عليا هو ما مهالا ما صدقت عليه قال الشارح
في هذه الكليات في بحث المهمله ان تقدير الحمل بالتغاير في المفهوم والاتحاد في الخارج
انما يصح في الذاتيات دون العرضيات امور العدميه الصادقه عليا ما وجد في الخارج كقولنا الانسان
اعمى اذ ليس لمفهوم الاعمى هويه خارجيه منحازه عن هويه الانسان والا لكان ذلك
المفهوم موجودا في الخارج كمفهوم الانسان وان اريد بتقدير الحمل عليا وجه يشمل الكل قيل
مغني الحمل التغاير في المفهوم والاتحاد بحسب الذات بمعنى ان ما صدق عليه الموضوع المحمول